



حمود البخيتي

"المواصفة ISO26000 المسؤولية المجتمعية"...

## وتكامل السلوك الاجتماعي المسئول

لمواصفة دولية توحد المفاهيم المختلفة، والمعايير المتباينة، والمبادرات الفردية، والبرامج والمشاريع المنعزلة، بمواصفة إرشادية أطلق عليها (ISO 26000) المسؤولية المجتمعية)، وهي عبارة عن مواصفة تقدم إرشادات وتوضيحات حول المسؤولية المجتمعية للمؤسسات، وهي معدة للاستخدام من قبل كافة المؤسسات العامة والخاصة بكافة الدول المتطورة والنامية والأقل نمواً. وتساعد هذه المواصفة المؤسسات لتلبية الاحتياجات والتوقعات المتزايدة من قبل مجتمعاتها بشأن المسؤولية المجتمعية، والمواصفة (ISO 26000) المسؤولية المجتمعية) تعطي إرشادات وليست متطلبات كالأيزو 9001 أو 14000، ومتوافقة مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الصادرة عن منظمة العمل الدولية (ILO)، والميثاق الدولي للأمم المتحدة (UNGCO).

ومفهوم المسؤولية المجتمعية للمؤسسات هو تشجيعها للأخذ في الاعتبار مصالح المجتمع، والاهتمام بالمسؤولية عن الآثار ونتائج نشاطات وعمليات المؤسسات على الزبائن والعاملين والملاك والمنطقة المحيطة والبيئة.

إن التقدم العلمي الهائل في الكثير من المجالات المتصلة بحياة الإنسان لم يمنع ظهور المشاكل المجتمعية ولا تزال تتفاقم يوماً بعد يوم. فدول العالم وعلى وجه الخصوص الدول النامية، تعاني من مشكلات الفقر والبطالة وظروف العمل غير الإنسانية وتدهور البيئة. وتجدر الإشارة إلى أن مكونات المجتمع المختلفة تحاول التهرب من المسؤولية تجاه هذه المشكلات، والاستمرار على هذه الحال سيؤدي إلى استفحال المشكلات المجتمعية وزيادة أضرارها لتصيب جميع مكوناته.

لذلك فإن مواجهة عدم العدالة وتفشي الفساد والمخاطر الناجمة تقع على عاتق الجميع، وينبغي مقاومتها وإيجاد المعالجات للحد من انتشارها. وعلى المؤسسات أن تعيد النظر بمسئولياتها الاجتماعية للمشاركة في التنمية المستدامة، وازدهار مجتمعاتها، وتحسين جودة الحياة العامة. ولأهمية دور المواصفات القياسية في تحسين وتنمية اقتصاد الدول - وكون المشكلة عالمية - فقد كانت المنظمة الدولية للتقييس (ISO) المبادرة في البحث عن الحلول التي تخدم المجتمع الدولي، فتولت مسؤولية الإعداد

مدير مركز  
دراسات  
وبحوث  
السوق  
والمستهلك  
- اليمن ..  
رئيس تحرير  
مجلة اقتصاد  
وأسواق

السلامة والمخاطر البيئية، ويخلق ثقافة تنظيمية مناسبة (يعمل الشيء الصحيح أول مرة وكل مرة).

والمؤسسات التي تعمل بشكل جاد بالمجتمع وترعى مصالحه وتهتم بظروفه وبيئته تخلق صورة إيجابية لعلاقتها التجارية وتكسب ثقة المستهلك، وبذلك تزيد من مبيعاتها وتتضاعف أرباحها، ويمكن أن تتجنب الكثير من المشاكل القانونية واعتراضات السلطات المحلية على عملياتها ومنتجاتها، ومواصفة المسؤولية المجتمعية ISO 26000 متوافقة مع المبادئ العالمية ذات العلاقة، والتي تتمحور حول:

- حقوق الإنسان.
- الحوكمة.
- الشفافية.
- مكافحة الفساد.
- الشراكة والتنمية.
- معايير العمل.
- منع النزاعات.
- البيئة.
- حسن الأداء في التعليم.

إن ظروف عمل الأيزو بشأن المسؤولية الاجتماعية تتمثل في الإدراك العام، باعتبار أن المسؤولية الاجتماعية هي أمر جوهري لبقاء واستمرار أية منشأة.

وفي ظل ظهور التفسيرات المتنوعة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية تتواجد المواصفة القياسية المتفق عليها عالمياً للمساعدة في تحقيق منظور ومفهوم عام لمبادئ المسؤولية الاجتماعية وممارساتها، حيث إن هدف المسؤولية الاجتماعية هو المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع.

هذه المواصفة ISO26000 وضعت لمساعدة المنشأة في تحقيق الثقة المتبادلة بينها وبين الأطراف المعنية، عن طريق تطوير أدائها المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية.

وإستخدام المواصفة القياسية هو استخدام تطوعي، كما أنه لا يقصد من هذه المواصفة أغراض منح الشهادات أو الاستخدام التنظيمي أو التعاقدية، ولا إزالة حواجز التعريفية الجمركية المفروضة على التجارة، كما لا تغير هذه المواصفة من أي التزامات قانونية للمنشأة التي تتبناها.

وهذه المواصفات تسعى إلى تحقيق تكامل السلوك الاجتماعي المسئول داخل الاستراتيجيات والنظم والممارسات والعمليات المؤسسية الموجودة وتأكيد نتائج وتطورات الأداء.



على المؤسسات أن تعيد النظر بمسئولياتها الاجتماعية للمشاركة في التنمية المستدامة، وازدهار مجتمعاتها، وتحسين جودة الحياة العامة.



وهذه المسؤولية لا تقتصر فقط على الالتزامات القانونية، بل تتجاوز إلى تحسين جودة حياة العاملين وعائلاتهم، وكذلك المنطقة المحيطة والمجتمع عموماً، وتنظيم المسؤولية المجتمعية ضمن الخطط السنوية للمؤسسات بحيث تظهر في تقاريرها السنوية، حتى تضمن استدامتها والعمل على تحسينها وتطويرها. وتختلف المشاريع والبرامج من التدريب للعاملين، إلى البرامج التعليمية لسكان الأحياء، والمساهمة في تطوير المنتزهات والمحميات، وتشجيع المبادرات البيئية، والاحتفاء بأسر العاملين، ودعم المؤسسات الخيرية.

ولدى البعض اعتقاد خاطئ بأن المسؤولية المجتمعية يمكن أن تعرقل حرية التجارة باعتبار أن هدف المؤسسات هو تعظيم الأرباح للملاك بينما المسؤولية المجتمعية تسبب زيادة الإنفاق.

والحقيقة أن المسؤولية المجتمعية تقدم قيمة مضافة للمؤسسات التي تلتزم بها ضمن خططها وبرامجها، فهي تؤدي إلى تحسين سمعة المؤسسة لدى العاملين، وضمأن ولائهم لها، وتمكنها من إدارة المخاطر بشكل أفضل، مما يجنبها دفع الرشاوى وحوادث

**المسؤولية  
المجتمعية  
تقدم قيمة  
مضافة  
للمؤسسات  
التي تلتزم  
بها ضمن  
خططها  
وبرامجها،  
فهي تؤدي إلى  
تحسين سمعة  
المؤسسة لدى  
العاملين،  
وضمأن  
ولائهم لها،  
وتمكنها من  
إدارة المخاطر  
بشكل أفضل.**